Warith Scientific Journal

قياس وتحليل أثر التضخم على الاستقرار الاقتصادي في العراق للفترة 2011-2021
Measuring and Analyzing the Impact of Inflation on Economic Stability in Iraq for the Period 2011-2021

م.د علي جبار عريمش الساعدي[1]
Dr. Ali Jabbar Arimish Al-Saedi1
كلية ابن خلدون الجامعة، العراق
Ibn Khaldun University College, Iraq
Ailalsaady1700@gmail.com

م.م. نوال حديد اعبيد[2]
Nawal Hadid Abeid
كلية ابن خلدون الجامعة، العراق
Ibn Khaldun University College, Iraq
Nawal.nn6830@gmail.com

المستخلص من خلال فحص سلسلة زمنية من متغيرات الدراسة للفترة 2011-2021، والتي عرفت التضخم كمتغير مستقل والاستقرار الاقتصادي كمتغير تابع عبر مؤشرات متعددة، هدف هذا البحث إلى قياس وتحليل تأثير التضخم على الاستقرار الاقتصادي في العراق. وتشمل هذه العوامل التي تفسر التضخم عرض النقود وسعر الصرف وعوامل أخرى. وكانت أهداف البحث هي تعريف التضخم وكذلك تصوير واقع وقضية التضخم في العراق وكذلك تحديد مدة الدراسة ومعدلاتها. كما سعى إلى تقديم مؤشرات معيارية وتفسيرية في النظرية الاقتصادية وإعلان لسياسة العلاج. كان الاهتمام الأساسي للدراسة هو كيفية قياس ودراسة كيفية تأثير التضخم على الاستقرار الاقتصادي في العراق بين عامي 2011 و2021 وإثبات صحة الفرضية - القائلة بأن التضخم والاستقرار الاقتصادي يرتبطان عكسيا - من خلال هذا البحث. تم استخدام نموذج الانحراف الذاتي غير المقيد (VAR) في هذا البحث باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 10.ومن خلال الدراسة المعيارية والموضوعات التي تناولتها التحقيقات فقد تبين أن هناك علاقة تكامل مشترك طويلة الأمد بين متغيرات النموذج ذات دلالة معنوية لبعض المتغيرات المستقلة (X1). قيمة العملة المحلية واستقرار المستوى العام للأسعار. تم استخدام المنهج التحليلي في الجزء النظري من الدراسة لتوضيح آراء المدارس الاقتصادية المختلفة ومعرفة وجهات نظرهم حول طبيعة ملامح التضخم والأسباب التي تؤدي إلى حدوثه وشرح سياسات معالجته. تعتمد الدراسة على المنهجين التحليلي والمعياري. بالإضافة إلى ذلك يتم استخدام التحليل الإحصائي لفحص العلاقة الارتباطية بين المتغير التابع ومن خلال عدد من المؤشرات التي تمثل العوامل التي تفسر التضخم مثل عرض النقود وسعر الصرف ومتغيرات أخرى ويعتبر التضخم هو المتغير المستقل والاستقرار الاقتصادي هو المتغير التابع. ومن اهم النتائج القياسية خلال الدراسة المعيارية والموضوعات التي تناولتها التحقيقات فقد تبين أن هناك علاقة تكامل مشترك طويلة الأمد بين متغيرات النموذج ذات دلالة معنوية لبعض المتغيرات المستقلة (X1).و اهم الاستنتاجات العملية من خلال الدراسة عدم الاستقرار خلال مدة الدراسة ادت الى تعثر الانشطة الاقتصادية وتصاعد معدلات التضخم خلال مدة الدراسة مما انعكس على الاستقرار الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية: الكلفة على اساس النشاط الموجه بالوقت، كفاءة دورة التصنيع، تخفيض التكاليف.

Abstract: By examining a time series of study variables for the period 2011-2021, defining inflation as the independent variable and economic stability as the dependent variable across multiple indicators, this research aimed to measure and analyze the impact of inflation on economic stability in Iraq. These factors that explain inflation include money supply, exchange rate, and other factors. The objectives of the research were to define inflation, depict the reality and issue of inflation in Iraq, and determine the duration and rates of the study. It also sought to provide standard and explanatory indicators in economic theory and a statement of treatment policy. The primary focus of the study was how to measure and study the impact of inflation on economic stability in Iraq between 2011 and 2021. This research validated the hypothesis—that inflation and economic stability are inversely related—through this research. The unrestricted variable autoregression (VAR) model was used in this research using the Eviews 10 statistical program. Through the standard study and the topics covered in the investigation, it was found that there is a long-run cointegration relationship between the model variables, with significant significance for some independent variables (X1), the value of the local currency, and the stability of the general price level. The analytical approach was used in the theoretical part of the study to clarify the views of different economic schools, identify their perspectives on the nature of inflation, the causes that lead to its occurrence, and explain the policies to address it. The study relies on both the analytical and normative approaches. In addition, statistical analysis is used to examine the correlation between the dependent variable and a number of indicators that represent factors that explain inflation, such as money supply, exchange rate, and other variables. Inflation is considered the independent variable, and economic stability is the dependent variable. Among the most important empirical results during the normative study and the topics addressed by the investigations, it was found that there is a long-term cointegration relationship

between the model variables, with significant significance for some independent variables (X1). The most important practical conclusions drawn from the study are that the instability during the study period led to the faltering of economic activities and the rise in inflation rates, which was reflected in economic stability.

Keywords: Time-driven activity-based costing, manufacturing cycle efficiency, cost reduction.

المقدمة

يعد تحقيق الاستقرار الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى جميع الدول، سواء كانت أو نامية، إلى تحقيقها، على الرغم من اختلاف المنطلقات الاقتصادية الفلسفية التي تقوم عليها بنيتها الاقتصادية. إن تحقيق المستوى الأمثل لاستغلال الموارد دون تضخم يترجم إلى إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي أو الدخل القومي الحقيقي، وهو ما يترجم حتما إلى أعلى معدلات التوظيف الممكنة للقوى العاملة في المجتمع. وهذا هو المقصود بالاستقرار الاقتصادي. قام خبراء الاقتصاد الكلي بدراسة جانب الطلب مع استمرار أزمة الكساد الأعظم. لكن كانت هناك عودة للاستقرار الاقتصادي بين الطرفين؛ لقد تغير هيكل وأنماط وأداء الاقتصاد العراقي منذ أوائل الخمسينيات وما زال يتغير. ولكن بمساعدة الموارد النفطية، قد يتم تحقيق بعض التقدم حتى نهاية السبعينيات. كان العراق ينتمي إلى المجموعة المتوسطة من الدول الناشئة ذات دخول الطبقة المتوسطة في عام 1975.

اولا: مشكلة البحث:

يعد التضخم من أكثر القضايا انتشارًا فيما يتعلق بالسياسة النقدية في العالم الحديث، وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ويبحث الاقتصاديون الآن عن طرق لحل هذه المشكلة وإدارة أي تداعيات يمكن أن يكون لها تأثير على الاقتصاد ككل. في السنوات الأخيرة، أصبحت عبارة "استهداف التضخم" أكثر انتشارا كمفهوم في الأدبيات الاقتصادية. استراتيجية نقدية جديدة ومعقولة يتم استخدامها على نطاق أوسع في جميع أنحاء العالم للحد من التضخم والقضايا المصاحبة له. تم استخدام هذه التقنية لأول مرة في عام 1990 في نيوزيلندا وانتشرت إلى الدول الصناعية الأخرى في التسعينيات. وفي وقت لاحق، بدأت الدول الناشئة في استخدامه، وتم إنشاء هذا النهج. استنادا إلى تحديد معدل التضخم المستهدف، الذي غالبا ما يتراوح بين 2 و3 في المائة، والذي يجب أن تحققه أدوات السياسة النقدية. في هذه الدراسة، سأركز على سعر الصرف باعتباره أحد الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية التي تستخدمها العديد من الدول، وخاصة النامية منها، للسيطرة على التضخم. سنرى مدى تأثير التضخم على استقرار الاقتصاد. ويجب تلبية العديد من المتطلبات التي تم فحصها في هذه الدراسة حتى تحقق هذه الاستراتيجية أهدافها. وسنقوم في هذا البحث بدراسة تجارب استخدام استراتيجية استهداف التضخم في عدد قليل من الدول النامية وتقييم تأثير هذا النهج – سواء كان إيجابيا أو سلبيا – على عدد من المؤشرات الاقتصادية. ومن أجل معالجة مشكلة البحث في اختبار مدى ملاءمة استهداف التضخم كأسلوب لحل مشكلة التضخم في العراق وأثره على الاستقرار الاقتصادي فضلا عن كيفية الوصول إلى حالة من الاستقرار الاقتصادي فيه مما يشكل الحل المناسب. أرضية لعملية الاستقرار، فمن الممكن تطبيقها على الاقتصاد العراقي في ضوء توافق الظروف اللازمة لذلك خلال فترة الدراسة من 2011 إلى 2021.

ثانيا : أهمية البحث:

1.الأهمية العلمية للبحث:

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من جانبين ، الاول من حيث قياس وتحليل اثر التضخم على الاستقرار الاقتصادي للفترة 2011-2021 حيث يبين اثر التضخم على الاستقرار الاقتصادي النمو الاقتصادي في إطار الجدل الفكري بين المدارس الاقتصادية حول الأسلوب الأمثل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتختلف تلك الرؤى بين تجاه عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي تبناه أنصار اقتصاد السوق، والذين يعتقدون في قدرة وكفاءة الجهاز السعري وآليات السوق الحرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وهو الاتجاه الذي تبنته المدارس الكلاسيكية والنقدية والتوقعات الرشيدة، والجانب الثاني هو تدخل الدولة ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتطبيق السياسات النقدية والمالية في معالجة التضخم وتأثيره على الاستقرار الاقتصادي .

2.\الأهمية التطبيقية للبحث:

تكمن الأهمية التطبيقية للدراسة الحالية بالنظر إلى حالة الدولة العراقية في التركيز على أهمية السياسة النقدية بوجه عام بوجه خاص باعتبارها إحدى السياسات المؤثرة على الاستقرار الاقتصادي ، لذلك تنبع أهمية الدارسة من حقيقة الدور الذي. من حقيقة الدور الذي تلعبه السياسة النقدية لمعالجة التضخم باستخدام سعر الخصم في العراق لفترة الدراسة 2011-2021 ولاستخدام نسخة الاحتياطي الالزامي واستخدام عملية السوق المفتوحة لتقليل نسبة التضخم .

ثالثا: اهداف البحث:

تتمثل هذه الاهداف كالاتي :-

1-التعرف على مفهوم التضخم وملامحه الاساسية ومؤشرات قياسه وتفسيره في النظرية الاقتصادية وبيان سياسة العلاج .

2-عرض واقع مشكلة التضخم في العراق خلال مدة دراسة وتطور معدلاته .

3-تحليل اسباب والعوامل التي ادت الى ظهور مشكلة التضخم في العراق .

4-دراسة اثر وتحليل وقياس اثر التضخم على الاستقرار الاقتصادي .

رابعا: أسئلة البحث

السؤال الرئيس: كيف يتم قياس وتحليل اثر التضخم على الاستقرار الاقتصادي في العراق للفترة من 2011-2021 ؟

الأسئلة الفرعية للبحث:

1- ماهو اثر التضخم على الاستقرار الاقتصادي ؟

2- كيف يتم معالجة التضخم على السياسة النقدية في العراق ؟

3- كيف يتم التحليل القياسي على اثر التضخم على الاستقرار الاقتصادي ؟

خامسا:فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية :

يتم قياس وأثر تضخم على الاستقرار الاقتصادي في العراق 2011-2021 ؟

الفرضيات الفرعية

1 : تتم معالجة تضخم بأستخدام السياسةالنقدية في العراق

2 : يعزى التضخم في الاقتصاد العراقي الى الاختلالات الهيكلية من جهة والارتفاع في تكلفة الانتاج من جهة اخرى

3: يتم التحليل القياسي على اثر التضخم في الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الأول :- الاطار المفاهيمي

أولا :- الاستقرار الاقتصادي

يعد تحقيق الاستقرار الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى جميع الدول، سواء كانت أو نامية، إلى تحقيقها، على الرغم من اختلاف المنطلقات الاقتصادية الفلسفية التي تقوم عليها بنيتها الاقتصادية. إن تحقيق المستوى الأمثل لاستغلال الموارد دون تضخم يترجم إلى إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي أو الدخل القومي الحقيقي، وهو ما يترجم حتما إلى أعلى معدلات التوظيف الممكنة للقوى العاملة في المجتمع. وهذا هو المقصود بالاستقرار الاقتصادي (Musgrave : 2017, 356) . قام خبراء الاقتصاد الكلي بدراسة جانب الطلب مع استمرار أزمة الكساد الأعظم. لكن كانت هناك عودة للاستقرار الاقتصادي بين الطرفين. والاستقرار الاقتصادي بهذا المعنى لا يعتبر فقط هدفاً للإنفاق العام وإنما هدفاً للسياسات الاقتصادية الكلية وخصوصاً السياسة المالية ومن هنا يتعين على الدولة أن تتدخل لاتخاذ إجراءات من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع.

ثانيا :- الاقتصاد العراقي

لقد تغير هيكل وأنماط وأداء الاقتصاد العراقي منذ أوائل الخمسينيات وما زال يتغير. ولكن بمساعدة الموارد النفطية، قد يتم تحقيق بعض التقدم حتى نهاية السبعينيات. كان العراق ينتمي إلى المجموعة المتوسطة من الدول الناشئة ذات دخول الطبقة المتوسطة في عام 1975. ومن حيث متوسط نصيب الفرد في الدخل، فهو مماثل لكوريا الجنوبية، واليونان، والبرتغال، وليس بعيداً كثيراً عن أسبانيا. وكان من المتوقع أن تحقق تقدمًا صناعيًا وحضريًا كبيرًا وتنضم إلى مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع في أقل من 20 عامًا. وبلغت صادرات النفط الخام 3.2 مليون برميل يوميا عام 1980، واقتربت طاقتها الإنتاجية من 3.8 مليون برميل يوميا. بالإضافة إلى ذلك، تم الانتهاء من عدد من مشاريع التصنيع، وتم إحراز تقدم ملموس في إنتاج الكهرباء، وبُذلت الجهود لإزالة الاختناقات في البنية التحتية والخدمات، وكانت مستويات الصحة والتعليم متناسبة مع إجمالي الإمكانات الاقتصادية للبلاد.

حقق العراق بعض التقدم نحو النمو الاقتصادي بين عامي 1950 و1979، وخاصة بمساعدة عائدات تصدير النفط. كان العراق دولة متوسطة الدخل في ذلك الوقت، وكان من المتوقع أن يرتقي إلى دولة ذات دخل مرتفع خلال ذلك الوقت.

بدأ العراق التحول إلى الاقتصاد الاشتراكي في عام 1972 عندما قام بتأميم صناعته النفطية. ثم صدرت خطة التأميم الشاملة للاقتصاد العراقي في عام 1973، إيذانا بالتأميم الكامل لجميع القطاعات الاقتصادية. وحتى شركات القطاع الخاص تطلبت الملكية العائلية - أي عدم المساهمة - لكي تصبح أصولًا للمساهمة. السوق المالية هي المكان الذي يتم فيه تبادل التمويل. وهكذا سادت الهيمنة الحكومية والسيطرة على الاقتصاد العراقي طوال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين.

وكادت جهود البناء أن تنتهي في عام 1980 عندما دخل العراق الحرب ضد الجمهورية الإيرانية (1988). وبسبب عدم كفاية أموال النفط لدعم المجهود الحربي العسكري، ارتفع اعتماد العراق على القروض الأجنبية. وفي هذه الحالة، تم تمويل الإنفاق المحلي من خلال قروض البنك المركزي.

كان لدى العراق احتياطيات نفطية تبلغ قيمتها أربعين مليار دولار قبل أن يبدأ الحرب ضد الجمهورية الإيرانية، وقد استنفدت تلك الاحتياطيات بحلول نهاية عام 1983. وبحلول نهاية ذلك العام، تم التخلي عن جهود التنمية، واعتماد العراق على القروض الأجنبية. ونمت حتى وصلت إلى ملياري دولار مع انتهاء الحرب عام 1988. وللسبب نفسه، لم يعد هناك قرض من البنك المركزي، وأصبح

تقريباً المصدر الوحيد لتمويل الإنفاق الداخلي طوال سنوات الحصار، نظراً لكفاية النفط. بدأ الدخل يعتمد عليه.بدأت الدولة في وضع خطط عام 1987 حول كيفية التعايش بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى برامج لخصخصة بعض مشروعات القطاع العام. وكان هذا بمثابة بداية التحول نحو العمل مع القطاع الخاص. في ظل ظروف صعبة وحرجة للغاية بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها سلسلة الحروب والظروف الاقتصادية، تم التوجه نحو إنشاء سوق للأوراق المالية يقع في العاصمة بغداد، بسبب زيادة نشاط القطاع الخاص ومنح الحرية النسبية لهذا القطاع.

تعد حرية التجارة الدولية دون تعريفات جمركية أو قيود كمية واحدة من أبرز التحسينات في النظام الاقتصادي. أحد الجوانب الأكثر بروزًا في هذه الفترة هو العرض الذي لا نهاية له على ما يبدو من السلع المستوردة، والذي صادف أيضًا ارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي والرواتب التي جعلت هذه المنتجات في متناول معظم الناس، وإن كان بدرجات متفاوتة. وباستثناء هذه الأوقات، لم يشهد القطاع الخاص فائضا في العملات الأجنبية بسبب سوق الصرف الحر وإلغاء سيطرة الحكومة على التحويلات الخارجية. ومع ذلك، ولأن سوق الصرف هو المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية في الاقتصاد النفطي، فهو ليس مستقلاً عن الدولة وسيظل عاملاً دائمًا. لقد أصبح اعتماد سعر صرف ثابت مثل سعر صرف دول الخليج المنتجة للنفط أمرًا بسيطًا بفضل العرض الحكومي في سوق العملات. ويعد تشجيع الاستثمار الدولي والانفتاح عليه أحد التوجهات. بالإضافة إلى هذه الإجراءات، لم تقم الدولة بتجميد الكيانات الاقتصادية للدولة، باستثناء البنوك الحكومية وشركات النفط، التي انسحبت محليًا ولم تفعل ذلك. سوق الصرف يخدم غرضا. وتم نقله بطريقة خاصة واستثنائية إلى مصرف التجارة العراقي (TBI) الذي تأسس لهذا السبب، نظراً لضخامة حجمه وانقطاع عملياته في مجال التجارة الخارجية المصرفية والمدفوعات الدولية. بدءاً من القرار رقم 661 في عام 1990 واللجنة التي شكلها لتقييد التجارة الخارجية للعراق وحصرها في المتطلبات الإنسانية - وهي سياسة ترسخت لاحقاً في برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء - تأثر الاقتصاد العراقي والحكومة العراقية بالتدويل. وفي إطار صندوق التنمية العراقي، استمر التدويل والتدخل بطرق أدت إلى تقويض استقلال العراق وسيادته. وبما أن المنتجات النفطية هي سلع أساسية تحدد بشكل عام تكاليف النقل وإنتاج الكهرباء الخاص، فإن تعويضات الحرب وبرنامج إعادة هيكلة الديون وشروطه - بما في ذلك رفع أسعار المنتجات النفطية - كانت من المساهمين الرئيسيين في موجات التضخم. قوضت هذه التدخلات الإدارات المعنية وخلقت ثقافة تتعارض مع إعادة البناء السليم للدولة. توقفت تنمية العراق بشكل مفاجئ في عام 1991، حيث انخفض معدل الإنتاجية في البلاد، وانخفضت القوة الشرائية بشكل حاد، وانخفضت قيمة العملة العراقية بشكل حاد، وارتفعت معدلات التضخم نتيجة لإجراءات الدولة لتمويل عجز الموازنة عن طريق زيادة النقد. الإصدارات دون زيادة إنتاج السلع والخدمات. وفي المقابل، كانت هناك زيادة ملحوظة في الإصدارات النقدية مصحوبة بشح شديد في تلك المبالغ، مما أدى إلى ارتفاع التضخم النقدي بشكل كبير وارتفاع تكلفة السلع والخدمات. وتزامن ذلك مع انخفاض سعر صرف الدينار (العملة العراقية). نتيجة للسياسات النقدية التي ضاعفت من حدة مشاكل العراق الاقتصادية (Al-Saadawi: 2012 , 38).

وكان توزيع الثروة ودخل الأسرة غير متساو؛ وتمتعت الأسر التي تضم أفراداً متعددين في أجهزة الدفاع والأمن، والدرجات العليا، والموظفين في الدرجات من الرابع إلى الأول، بمستوى معيشي متميز وأعلى من المتوسط. وكان هذا واضحا بشكل خاص إذا كانت الأسرة تضم موظفين يعملون في الدولة. غالبية الفقراء هم من الأسر التي تعتمد على مصادر الدخل غير الحكومية والمتقاعدين المسنين من المستويات الدنيا في سلم الخدمة الحكومية. كما يحصل المقاولون على رواتب عالية. وحتى لو كان من الممكن لنا أن نقسم الشعب العراقي إلى مجتمعين، فإن الأول سيظل يحصل على نوع من الإيرادات من الدولة، في حين أن الثاني لن يحصل عليه. وبالفعل، بالإضافة إلى التفاوت الواضح في متوسط الدخل بين المجتمعين، يبدو أن توزيع الثروة والدخل في المجتمع الثاني غير متكافئ إلى حد كبير، خاصة فيما يتعلق بالمستفيدين من دخل الرعاية الاجتماعية.وكل ذلك أدي إلى ظهور المشاكل الاقتصادية ومنها مشكلة التضخم، وخلال الفترة من عام (١٩٩١-٢٠٠٣) حيث حصلت حرب الخليج الأولى والثانية وعملية الحصار الخانق علي العراق وتدمير اغلب البنى التحتية لهذا البلد وتوقف أغلب المشاريع الصناعية والزراعية وكذلك التوقف شبه التام للصادرات النفطية كل ذلك أدي إلى ظهور المشاكل الاقتصادية وخاصة مشكلتي التضخم والبطالة وبالتالي ظهور ما يسمى بالتضخم في الاقتصاد العراقي (Zaini: 2009, 313) .

وبالمثل، تفاقمت الآثار السلبية في مجالات الاستثمار الإنتاجي الخاص بسبب استمرار التخلف التكنولوجي والتنظيمي، وضآلة خطط الخلافة، وعدم وجود بلورة واضحة لأنماط السلوك المناسبة للقطاع الصناعي، في مقابل الاقتصاد العام. التنمية، وضعف الروح القيادية وقيمة العمل المنتج. اتبعت السياسة الاقتصادية عمومًا المسار الضروري في صناعة الطاقة، اجتماعيًا واقتصاديًا. وفيما يتعلق بالنفط الخام، يمكننا القول أن العراق التزم ببرنامج لتعزيز الطاقة الإنتاجية إلى مستويات مرموقة من خلال عقود الخدمة؛ ومع ذلك، لا تزال البرامج التكميلية لزيادة صادرات النفط الخام إلى حوالي 7-8 ملايين برميل يوميا جارية. يجري اختبارها.

ولا يزال العراق يستورد المنتجات النفطية، رغم أن حجم التصفية الإجمالي لم يتجاوز 500 مليون برميل يوميا. وإذا كان للعراق أن يتطور اقتصادياً، فسوف يحتاج إلى ما لا يقل عن 1.5 مليون برميل يومياً مع بداية العقد التالي، ومن الممكن تنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق التصنيع. تم استخدام أكثر من ثلاثة ملايين برميل من النفط الخام محليًا يوميًا.

يتمتع العراق الآن بالمزيد من الفرص لتنمية الأعمال النظيفة بفضل استخراج الغاز، سواء المرتبط أو المستقل، حيث يكون الاستخدام الأساسي للغاز هو إنتاج الطاقة. إن صناعات الحديد والألمنيوم والأسمدة وغيرها من الصناعات البتروكيماوية والصناعات التحويلية كثيفة الاستهلاك للطاقة هي الأكثر احتمالاً للاستفادة من المزايا الاقتصادية النسبية المفترضة للعراق. ولذلك يجب بذل الجهود لإنعاش هذه القطاعات لجعلها أعمالاً مزدهرة حقاً تخلق فرص العمل وتساهم في تدفق إيرادات البلاد.ونتيجة لذلك، يجب على العراق أن يبدأ بتكامل وتماسك مبادئ التنمية الحضرية. إن تطوير أنظمة الصرف الصحي والطرق والجسور ومباني الخدمات العامة بجميع أنواعها وشبكات مياه الشرب والإسكان في هذا السياق يجب أن يتم جميعها بشكل متزامن ومنطقي. ليس هناك خيار اخر. وبالتالي فإن إعادة توجيه النفايات السائلة بعيدًا عن الانهيار تعتبر قضية متناغمة وملحة. أصبح من الممكن الآن إدارة الموارد المائية بشكل شامل لتحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف. ونظرا لأهميتها، فإن شبكات الري الجديدة وتغطية الأراضي الزراعية بالمزارع هي جزء من الاتجاه الجديد. وستؤدي هذه الإجراءات في نهاية المطاف إلى زيادة المساحة الزراعية وإنتاجية الدونم، والتي كانت السبب وراء تراجع المساحة الزراعية وتدهورها المستمر بسبب الملوحة وارتفاع منسوب المياه الجوفية. ولكي تحدث النهضة الحضرية، فإن قدرة البلاد على التنفيذ تركز في هذا القطاع على أعمال البناء والتشييد بمعناها الأوسع، إلى جانب الخدمات المساندة والنقل والأقسام الصناعية. كما يلعب البناء والتشييد دورًا مهمًا في سرعة خلق فرص العمل ونشر الآثار المفيدة. ومع ذلك، فإن هذا النوع من التطوير غير ممكن في ظل السياسات التي تم تنفيذها حتى الآن، وعادة ما يستخدم أدوات من جانب الطلب، والتي ثبت أنها غير فعالة وتخلق اختناقات في حالات مثل العراق. وتشجع الضغوط التضخمية المتزايدة على تطوير قدرات إضافية في مجالات الصناعة والبناء والتشييد.

وعلى الرغم من أنه ليس من الممكن واقعيا تنويع الاقتصاد وتقليل اعتماده على النفط في المستقبل القريب، إلا أن ذلك ينبغي أن يكون أحد المبادئ التوجيهية لسياسة الحكومة للمضي قدما، ضمن معايير استراتيجية التنمية المقصودة، حيث أن التنويع ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن معالجة العديد من القضايا التي تواجه الاقتصاد، وأهمها قضية البطالة والأمن الغذائي، أمر معقد بسبب حقيقة أن الاهتمام المتزايد بالأعمال التجارية والزراعة يحقق أهدافًا مهمة - ليس عن طريق انتزاع الوظائف من العاطلين عن العمل، بل عن طريق تحسين الغذاء. الأمن والميزان التجاري وميزان المدفوعات بشكل خاص، وتقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية، وهو ما يؤدي بدوره إلى تصحيح التشويه في هيكل الناتج المحلي الإجمالي وعدم التوازن بين مختلف قطاعات الاقتصاد (38 ,2010:Ahmed) .

وتسود في الوقت الحاضر أجواء من التفاؤل بشأن مستقبل الاقتصاد العراقي، معززة بالتحسين الأمني وتراجع العمليات الإرهابية والاستقرار النسبي الذي شهدته العملية السياسية. هذا التفاؤل بشأن مستقبل الاقتصاد العراقي، وخاصة على المديين المتوسط والبعيد له أهمية خاصة، فحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، ولابد أن يتوصل أبناء هذا البلد إلى صيغ توافقية للحكم تسمح بمشاركة الجميع في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم، وستساهم الديمقراطية وتزايد القناعة بجدواها في تعزيز هذا الاتجاه.

وعلى الصعيد الاقتصادي فإن الاستقرار السياسي سينعكس إيجاباً على الواقع الاقتصادي، وستستمر العقبات في وجه النمو والتنمية بالزوال مع التقدم السياسي والأمني وستكون ثمار ذلك التحسن المزيد من فرص النمو والتنمية، وفي المحصلة فإن تحسن أوضاع الاقتصاد ستسهم في زيادة قدرتهم على اجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات لتنمية القطاعات الاقتصادية وإدارة عجلة التنمية فيه.

النظريات المفسرة لظاهرة التضخم

تطورت النظريات المفسرة للتضخم مع تطور السياسة النقدية وظهور المدارس النقدية المتعددة، فكل نظرية فسرت سبب من التضخم وأرجعته إلى الأسباب وفقا لوجهة نظر المدرسة التي تنتمي إليها إلا أن تعدد هذه النظريات لا يتناقض فيما بينها، وانما يؤدي إلى تعريف كامل للتضخم وفيما يلي سنعرض أهم النظريات النقدية التي حاولت تفسير التضخم:

تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي

يعتمد الاقتصاديون الكلاسيكيون في تفسيرهم لظاهرة التضخم على نظريتهم النقدية المعروفة : " نظرية كمية النقود، إذ أن هذه النظرية تنظر إلى التضخم من خلال الزيادات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار والناشئة عن الزيادات في كمية النقود المعروضة وأن نقطة البداية في نظرية كمية النقود، تتمثل في معادلة المبادلات التي صاغها الاقتصادي الأمريكي ايرفينج فيشر وتنص هذه المعادلة على:

إذ أن :MV=PT

M عرض النقود، وهو متغير خارجي يتحدد مقداره بواسطة البنك المركزي. سرعة تداول النقود وهي متوسط عدد المرات التي تستخدم فيها الوحدة النقدية لإنجاز المعاملات خلال مدة زمنية .

Pالمستوى العام للأسعار.

T حجم المعاملات، وهو دالة في مستوى الدخل. إذ يقيس الجانب الأيسر من هذه المعادلة مقدار الإنفاق النقدي الكلي في الاقتصاد الذي يجب أن يتساوى مع الجانب الأيمن، والذي يتمثل بالقيمة النقدية للناتج القومي .

قيمة المال تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي يتم تبادلها بها، وقيمة السلع والخدمات والأوراق المالية في أي فترة زمنية معينة يجب أن تساوي عدد المعاملات في تلك الفترة نفسها مضروبا في متوسط سعر المعاملة، مما يعني أن المعادلة متطابقة رياضيا. ونتيجة لذلك، فإن قيمة PT ستساوي قيمة التدفق النقدي، والتي يتم تحديدها بضرب مبلغ المال M في السرعة التي يتم بها تداول الأموال.

أفترض الكلاسيكيون أن سرعة تداول النقود ثابتة ولا تتغير في الأجل القصير، ذلك أنها تعتمد على مجموعة من العوامل منها: مدى تقدم نظام الائتمان ودرجة استخدام أفراد المجتمع للتسهيلات التي يقدمها نظام الدفع في المجتمع وحجم الدخل الحقيقي، وهذه العوامل لا تتغير بسهولة بالأجل القصير، ويفترضون أيضاً أن حجم المعاملات T . الآخر ثابت في الأجل القصير، أذ تفترض النظرية التقليدية أن الدخل يكون دائماً عند مستوى الاستخدام الكامل هو الذي افترضته هذه النظرية بفرض سيادته لعوامل الإنتاج كافة .

اما المستوى العام للأسعار P يتغير تبعاً لتغير كمية النقود في المجتمع، أي أنه يرتفع وينخفض إذا زادت أو نقصت كمية النقود المتداولة في المجتمع، ولما كانت النقود لا تطلب لذاتها كما افترض الكلاسيكيون وإنما هي وسيلة مبادلة، فإن الزيادة الحاصلة في المعروض منها سوف ينفق بالكامل، وهو ما يشكل زيادة في الطلب تدفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع).

وعليه فإن كمية النقود تعد العامل المستقل، والمستوى العام للأسعار هو العامل التابع، وأن العلاقة بينهما علاقة طردية.

يتضح مما تقدم العلاقة الوثيقة بين التضخم وكمية النقود المعروضة، إذ إنها السبب الأساس في إحداث التضخم طبقاً لهذه النظرية، ولقد وجه لهذه النظرية العديد من الانتقادات أهمها

تأثير التغير في كمية النقود على المستوى الأسعار ليس بالصورة الميكانيكية التي تفترضها .

التغير في كمية النقود لا يصاحبه تغير في الطلب وهذا يؤدي إلى تغير الأسعار.

ارتفاع بعض أسعار السلع والخدمات لأسباب لا علاقة لها بزيادة كمية النقود كالتقلبات الموسمية وأثرها على أسعار المحاصيل الزراعية.

افتراض الأسعار متغيراً تابعاً لكمية النقود افتراض غير واقعي مما يؤدي بدوره إلى زيادة كمية النقود في النهاية.

افتراض ثبات سرعة تداول النقود وحجم الناتج يعد هو الآخر غير واقعي أذ أن هذه العوامل في الحقيقة غير ثابتة وني تغير مستمر، وذلك تبعاً لتغيرات كمية النقود وحجم الإنتاج.

المبحث الثاني

قياس وتحليل أثر التضخم على الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة من 2011 _ 2021

تمهيد:

يستند الاقتصاد القياسي على أساليب إحصائية متعددة لتقدير العلاقات الاقتصادية، واختبار النظريات الاقتصادية، وتقييم وتنفيذ سياسة الحكومة ورجال الأعمال. التطبيق الأكثر شيوعًا للاقتصاد القياسي هو التنبؤ بالتغيرات الاقتصادية الكلية المهمة، مثل أسعار الفائدة ومعدلات التضخم، والناتج الإجمالي المحلي.

في هذا السياق، يعتبر توقع المؤشرات الاقتصادية أمرًا واضحًا للغاية، ومنتشر على نطاق واسع في كثير من الأحيان. وبإمكانك استخدام أساليب الاقتصاد القياسي في تحليلات اقتصادية ترتبط بتوقعات الاقتصاد الكلي..

تعددت البرامج المستخدمة في إجراء التحليل الإحصائي للبيانات التي يحتاجها الباحث ويقوم بجمعها بصورة متميزة ويبذل فيها قصارى جهده، لذا فيبحث بعدها الباحث عن الطريقة أو الآلية أو البرنامج الذي يجب أن يستخدمه عند إجراء التحليل الإحصائي للبيانات، فظهر حديثاً برنامج EVIEWS كأحد برنامج التحليل الإحصائي المستخدمة، فيما يلي بعض المعلومات والأمور التي تتعلق ببرنامج EVIEWS وأهمها:

برنامج EViews هو برنامج تحليل اقتصادي وإحصائي يستخدم في دراسة وتحليل البيانات الاقتصادية. يتميز بسهولة الاستخدام والقدرات الشاملة لتحليل البيانات الكمية والتوقعات الاقتصادية.

تم تصميم وبرمجة برنامج EVIEWS بطريقة تساعد الباحثين في التعامل مع العديد من المشاكل الإحصائية التي تنتج عن تقدير العديد من نماذج الانحدار، مثل مشكلة الارتباط المتعدد واختلاف التباين والارتباط الذاتي وخطأ صياغة النماذج. يحتوي البرنامج أيضًا على نظام وآلية حماية خاصة، ولا يمكن تشغيله إلا بتوثيق هوية الجهاز عبر الإنترنت. كما يمكن تحديث وتطوير البرنامج إلكترونيًا من خلال موقع الشركة.

الإصدار الأخير من برنامج EVIEWS (Eviews 6.0) يتضمن تقنيات متقدمة لتحليل السلاسل الزمنية وأساليب فحص وكشف جذور الوحدة واختبار التكامل المشترك. بالإضافة إلى ذلك، يدعم البرنامج تحليل بيانات اقتصاد المؤسسات والاستقصاءات الاقتصادية.

الميزات الرئيسية لبرنامج EViews: إدخال البيانات: يتمكن المستخدم من استيراد البيانات من مصادر مختلفة مثل Excel وCSV وغيرها. يدعم أيضًا تنسيقات البيانات الأخرى التي تستخدم في البحوث الاقتصادية.تحليل البيانات: يوفر EViews العديد من الأدوات الإحصائية والاقتصادية لتحليل البيانات. يتضمن ذلك مجموعة واسعة من الاختبارات الإحصائية وتقنيات الانحدار، واختبارات القابلية والتكامل، وتحليل الأحداث، وإدارة السلاسل الزمنية. نمذجة البيانات: يتيح للمستخدمين إنشاء وتحليل النماذج الاقتصادية. يمكن للمستخدمين إنشاء النماذج القائمة على المعادلات (Equation)، أو النماذج القائمة على المتغيرات (VAR)، أو النماذج القائمة على القيود (Restriction)، وغيرها. توقع البيانات: يوفر EViews مجموعة من الأدوات للتنبؤ والتوقع بناءً على النماذج الاقتصادية والاحتمالات الإحصائية. يمكن للمستخدمين إنشاء سيناريوهات مختلفة وتوقع النتائج المستقبلية باستخدام البيانات الحالية والتواريخ السابقة. الإخراج والتقارير: يمكن للمستخدمين تصدير النتائج والرسومات الإحصائية والاقتصادية في صيغ مختلفة مثل Excel وPDF وغيرها. كما يوفر البرنامج قوالب جاهزة لإنشاء التقارير بشكل سهل ومنظم.

برنامج EViews هو أداة قوية لتحليل البيانات الاقتصادية وإجراء التوقعات الاقتصادية. إنه يوفر مجموعة واسعة من الأدوات والميزات التي تساعد المستخدمين على فهم وتحليل الاتجاهات الاقتصادية واتخاذ القرارات الإستراتيجية.

وتم استخدام أسلوب التكامل المشترك وجراء اختبار كرانجر وجوهانسن واختبار استقراريه السلاسل الزمنية وبناءً على تلك التفاصيل قُسم الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المطلب الأول: شرح عينة الدراسة مع ذكر المتغيرات.

المطلب الثاني: شرح منهج الدراسة.

المطلب الثالث: قياس وتحليل أثر التضخم على استقرار الاقتصاد بالعراق للفترة من 2011 حتى 2021.

المطلب الأول: شرح عينة الدراسة:

مجتمع وعينه الدراسة: تضمن الدراسة جمع البيانات الخاصة بالسلسة الزمنية من الجهات الحكومية المعنية (وزارة المالية-وزارة التخطيط- البنك المركزي العراقي)، وتضمنت السلسلة بيانات سنوية من عام 2011 حتى عام 2021 أي عشر سنوات.

وسوف تحتمل في الحصول على البيانات الخاصة بمعدلات التضخم والاستقرار الاقتصادي من عدة مصادر تقارير

البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والبحوث:

هو البنك المركزي لجمهورية العراق، ومقره العاصمة العراقية بغداد ويقع في شارع الرشيد. الأهداف الرئيسية للبنك المركزي العراقي تتمثل في ضمان استقرار الأسعار المحلية وتعزيز نظام مالي مستقر قائم على السوق التنافسي.

قد تأسس البنك المركزي العراقي في عام 1947 بإرادة ملكية في العهد الملكي، وكان يسمى سابقا باسم المصرف الوطني العراقي، بينما أعيد تأسيسه بعد الاحتلال الأمريكي للعراق استنادا إلى قانون البنك المركزي العراقي لعام 2004م، برأس المال المصرح به وهو 100 مليار دينار. ويقع المكتب الرئيسي للبنك في شارع الرشيد في بغداد مع أربعة فروع في البصرة والموصل والسليمانية وأربيل.

الجهاز المركزي للإحصاء الصادر عن وزارة التخطيط العراقية:

هو المرجع المختص في كل ما يتعلق بالإحصاء المختلفة في العراق حسب قانون الإحصاء رقم 21 لسنة 1972 المعدل والمتضمن الجانب الإلزامي لجمع البيانات الإحصائية مع ضمان سرية المعلومات وتحديد حقوق وواجبات المستجيبين والمستفيدين. كما يشتمل القانون على الأهداف والمهام التي يضطلع بها الجهاز الإحصائي، كما يحدد تعريف الأشخاص الأساسيين في الجهاز كالوزير، رئيس الجهاز الإحصائي، النظام الداخلي للجهاز المركزي للإحصاء الذي يحدد مهام كل مديرية في الجهاز ويتضمن تحديد العلاقة بالجهات الأخرى المختصة من الوزارات واجهزة الدولة غير المرتبطة بوزارة والقطاع الخاص والجهات الأخرى. كما تم تقديم مقترح قانون للإحصاء جديد يتناسب مع التطورات المقترحة لتعديل الهيكل التنظيمي للجهاز

مركز البحوث الاحصائية في العراق:

نشأ مركز التدريب والبحوث الإحصائية استناداً إلى قانون الإحصاء رقم (21) سنة 1972 وأحكام الفقرة (أولاً) من المادة السابعة من نظام الجهاز المركزي للإحصاء رقم (1) لسنة 1987.

متغيرات الدراسة:

تستخدم الدراسة الاحصائية من اجل تحليل العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل هو التضخم، والمتغير التابع الاستقرار الاقتصادي ومن خلال عدة مؤشرات تعبر عن المتغيرات المفسرة للتضخم مثل (سعر الصرف، وعرض النقود، والمتغيرات الاخرى) وتكون المتغيرات على النحو التالي:

جدول رقم 8

متغيرات الدراسة

المتغير المستقل	**التضخم وتتضمن (سعر الصرف, عرض النقود,...)**
المتغير التابع	**الاستقرار الاقتصادي**

المصدر: من إعداد الباحثة

الشكل رقم 8

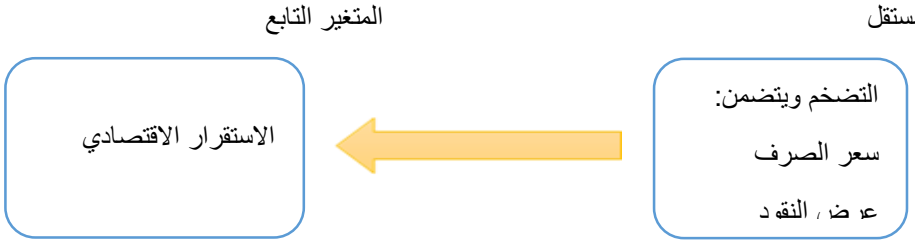

مصادر جمع البيانات:

سيتم اللجوء إلى الإحصاءات الموجودة ضمن السجلات والوثائق الخاصة بالبنك المركزي العراقي و الجهاز المركزي للإحصاء الصادر عن وزارة التخطيط العراقية إضافة لمركز البحوث الإحصائية في العراق.

تعد السجلات والوثائق من أدوات جمع البيانات، حيث يرجع الباحث عند جمع المعلومات والبيانات حول موضوع الدراسة والبحث إلى الوثائق والسجلات الادارية، ويشترط عدد التكرار بجمع البيانات، والبيانات إما:

أن تكون البيانات المجمعة من السجلات والوثائق الادارية بيانات تكميلية للمقابلة والاستبيان والملاحظة أو لبعض منها، ويكون دورها تكميلي بالتحليل والتفسير.

وإما أن تكون البيانات المجمعة تتعلق ببعض محاور الدراسة والبحث التي لا تمسها ادوات البيانات الأخرى.

ومن خلال السجلات والوثائق تم معرفة مجتمع الدراسة، وضبط عينة الدراسة

المطلب الثاني: شرح منهج الدراسة:

توصيف نموذج الدراسه:

يمكن صياغة العلاقة الدالية لمتغيرات نموذج الدراسة على النحو الاتي:

$$Y= F (X1, X2, +Ut) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث ان:

(y) معدل الاستقرار الاقتصادي وهو المتغير التابع، اما المتغير المستقل (التضخم) والذي من الممكن أن يتضمن فهي (X1) الذي يعبر عن نسبة سعر الصرف اذ يرتبط بعلاقة طردية مع الاستقرار الاقتصادي نظراً لتعلقه بحركة رأس المال مع العالم الخارجي والمزايا النسبية في التجارة الدولية خاصة على المدى البعيد، و(X2) يمثل مؤشر عرض النقود الذي يرتبط بعلاقة سببية مع التضخم الذي يؤثر بدوره على الاستقرار الاقتصادي.

منهج الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج القياسي، حيث يتم استخدام المنهج التحليلي في الجانب النظري من اجل توضيح اراء المدارس الاقتصادية المختلفة ومعرفة وجهات نظرها في طبيعة ملامح التضخم والاسباب التي تؤدي الى حدوثه وبيان سياسات معالجته.

تم الاعتماد على الأسلوب الحديث في دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية للدراسة, حيث تم استخدام أسلوب التكامل المشترك متعدد المتغيرات لجوهانسن لوجود علاقه بين المتغير المستقل التضخم والمتغير التابع الاستقرار الاقتصادي ,وكذلك استخدام اختبار كرانجر لدراسة العلاقة السببيه (وجود سبب ومسبب), وأخيراً تقدير الاتجاه للانحدار الذاتي VAR. وتم بدايةً دراسة استقرار بيانات السلسلة الزمنية.

سنبين فيما يلي لمحه عن الإطار التعريفي لهذه الاختبارات ومن ثم تطبيقها على نموذج الدراسة.

من الطرق الحديثة للقياس في الاقتصاد، يعتمد الباحثين على استخدام تحليل العلاقه بين السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، ويتم استخدام نموذج تقدير الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR) من أجل تحليل العلاقه لمتغيرات الدراسه والتي هي:

المتغير المستقل: أثر التضخم.

المتغير التابع: الاستقرار الاقتصادي.

حيث يتضمن نموذج تقدير الانحدار الذاتي عدد من المعادلات الرياضية التي تتعامل بأسلوب متشابه ومتكامل فيمثل كل متغير داله في المتغير نفسه وفي المتغيرات الأخرى خلال فترات زمنيه مختلفة، وتتكون هذه الطريقة الإحصائية من:

اختبار استقراريه بيانات السلاسل الزمنية. Stationarity

اختبار التكامل المشترك للمتغيرات من خلال استخدام اختبار جوهانسن :Johansen Cointegration Test

اختبار كرانجر للسببية: Granger Causality

نموذج تقدير متجه الانحدار الذاتي لتحليل العلاقه بين المتغيرات .

أولاً: اختبار استقراريه البيانات (السلاسل الزمنية):

يتم استخدام مثل هذه الاختبارات للتعرف اذا كانت متغيرات الدراسه مستقرة أم غير مستقرة، حيث أن السلاسل الزمنية تكون غير ساكنه وبالتالي استقرارها يكون قليل مما يؤدي لحدوث ما يسمى بالانحدار الزائف، وتكون البيانات للسلاسل الزمنية مستقرة في حال كانت بيانات الدراسه مستقرة أفقياً , علي المحور (x) محور الزمن أي أنها متذبذبة على الوسط الحسابي الثابت والمستقل، أما في حال كان هناك عدم استقرار في البيانات ومعتمده على اتجاه زمني فعندها يقال عنها غير مستقرة .

يعد الاسلوب القياسي منهج تجريبي يتم وفقه اختبار الفروض والنظريات عن طريق صيغ قياسية تأخذ شكل معادلات سلوكية محددة تتضمن عدة متغيرات مترابطة مع بعضها البعض بنمط معين تحددها النظريات أو الفروض لمشكلة اقتصادية أو ظاهرة اقتصادية قيد الدراسة. أن الاسلوب القياسي يتضمن تطبيقات الاحصاء الرياضي على البيانات الاقتصادية للوصول الى النماذج التي يكونها الاقتصاد الرياضي من اجل التوصل لنتائج رقمية.

ومن اهم الأساليب الإحصائية في تحديد استقرار السلاسل الزمنية هو (اختبارات جذر الوحدة) عن طريق المعادلة التالية :

$$Yt = pyt\text{-}1 + vt$$

Yt : تمثل المتغير في المده (t)

vt: يمثل حد الاضطراب والذي يتصف بوسط حسابي مساوي للصفر (u=0). فعندما تكون (p=1) مقبوله احصائياً فذلك يدل على وجود عدم استقرار وان البيانات تعاني من جذر الوحدة .

وفي حال كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة , فلا بد من معالجتها عن طريق أخذ الفروق. ولمعالجه (yt) في حال كانت غير مستقرة يتم أخذها بصيغه الفروق (d……1,2) لجعلها مستقرة، وبهذا تعتبر السلسلة الزمنية بأنها متكاملة من الدرجه d وأن كل الدراسات في مجال الاقتصاد الحديثة توضح بأن أفضل الطرق لمعالجه البيانات التي تعاني من جذر الوحدة هو (اختبار ديكي فولر الموسع) حيث انه لا يبقي خطأ الارتباط بين المتغيرات

يعتمد اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لحساب جذر الوحدة على أساس تقدير أحد النماذج التالية:

(بدون حد ثابت واتجاه زمني)، كما في النموذج الآتي

$$\Delta YT = (P\text{-}1)\ YT\text{-}1 + \sum kj=1\ \beta\ 2i\ \Delta yt\text{-}j + vt$$

(بدون اتجاه زمني)، وكما في النموذج الآتي:

$$\Delta YT = a + (P-1)\ YT-1 + \sum kj=1\ \beta\ 2i\ \Delta yt-j + vt$$

(مع حد ثابت واتجاه زمني)، كما في النموذج الآتي:

$$\Delta YT = a + \beta t + (P-1)\ YT-1 + \sum kj=1\ \beta\ 2i\ \Delta yt-j + vt$$

حيث تمثل (a) الحد الثابت، و (t) تمثل الاتجاه الزمني، و(k) تمثل مده الابطاء .

ثانياً: اختبار التكامل المشترك:

حتى يعتبر التفسير الاقتصادي لأي فرضيه نصت على وجود علاقه سببيه (مهما كان اتجاهها) مقبولاً، يجب أن تكون البيانات لمتغيرات هذه الفرضية متكاملة، ومن درجه واحدة . وهذا يدل على أن العلاقه الطويلة الأجل بين المتغيرين (XT –YT) معنويه في الحالة التي يكون فيها حد الخطأ المقدر مستقر عند الصفر ولا يعاني من جذر الوحدة .

وعندما يتم التحقق من استقرار بيانات السلاسل الزمنية وبعد أن يتم تحديد درجه تكاملها وبالاعتماد على نموذج اختبار ديكي فولر الموسع فإن هذا يتطلب لتوصيف ومعرفه طبيعة العلاقه الطويلة الأجل القيام باختبار التكامل المشترك للمتغيرات الأساسية للدراسه وتم استخدام اختبار جوهانسن لتحديد العلاقه التكاملية بين متغيرات الدراسه، وان هذا الاختبار يستخدم عندما يزيد عدد متغيرات الدراسه عن اثنين أو عندما يكون عددها متغيرين، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك نقوم باختبارين.

الأول يدعى اختبار الأثر: Tracetest يقوم باختبار فرضيه العدم وتعني هذه الفرضية أن عدد متجهات التكامل المشترك أقل أو مساوي للعدد (9) وفي المقابل تكون الفرضية البديلة العامه الغير مقيده (9=r)

الثاني يدعى اختبار القيمة العظمى MEV 1 يقوم باختبار فرضيه العدم والتي تعني أن هناك (r) قيمه للتكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تعني وجود (1+r) قيمه للتكامل المشترك.

وهناك عدة اختبارات لمعرفة سكون السلاسل الزمنية إلا أن أكثرها أهمية وشيوعا لدى الباحثين على مستوى واسع اختبار ديكي فولر (Dickey- Fuller test,1979) واختبار فيليبس بيرون (Philips-Perron, 1988).

اختبار ديكي _ فولر الموسع (Dickey- Fuller test):

يتطلب القيام باختبار (ADF) للتأكد من إمكانية سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة من عدمه ثلاثة معادلات كالتالي :

إمكانية وجود حد ثابت وبدون اتجاه زمني $$\Delta Y_t = \mu + \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots (1)$$

إمكانية وجود حد ثابت واتجاه زمني $$\Delta Y_t = \mu + \alpha T + \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots (2)$$

بدون حد ثابت واتجاه عام $$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots (3)$$

وفقا للمعادلات أعلاه يكون قبول الفرضية الصفرية (H0:P=1) التي تعني إن السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة تتضمن جذر الوحدة، وبالعكس إمكانية قبول الفرضية البديلة (H1 :P< 1) التي تعني سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة، ويتم التحقق من اختبار (ADF) بالمقارنة بين القيمة المحتسبة tau مع القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (1% ,5% ,10%) .

قام كل من ديكي - فولر عام 1981 بتطوير اختبار لجذر الوحدة أطلق عليه فيما بعد باسم اختبار ديكي_ فولر الموسع باستخدام متغير ذو إبطاء للمتغيرات المفسرة للتوصل إلى نتيجة مفادها معالجة نقطة الضعف التي يعاني منها اختبار ديكي_ فولر البسيط المتمثلة بمشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ، ما يجعله أكثر دقة وكفاءة من اختبار ديكي_ فولر البسيط، ويمكن توضيح اختبار ديكي_ فولر الموسع من خلال المعادلة التالية :

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \theta_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (4)$$

التكامل المشترك باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) (Autoregressive Distributed Lag Estimate)

قام كل من Pesaran(1997)، Shinand and Sun(1998)، Pesaran et AI (2001) بتطوير منهجية (ARDL) وأصبح شائع الاستخدام في السنوات الأخيرة حيث لا يستلزم في هذا الاختبار أن تكون السلاسل الزمنية قيد الدراسة من نفس الرتبة أي ساكنة في نفس الدرجة سواء في المستوى أو الفروق الأولى أو خليط بينهما ولكن بشرط أن لا تكون السلاسل الزمنية ساكنة في الفروق الثانية .

يمتلك نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) عدة خصائص تميزه عن باقي النماذج وهي كالتالي :

لا يتطلب تطبيق اختبار (ARDL) إن تكون السلاسل الزمنية المدروسة ساكنة في نفس الرتبة، علاوة عن إمكانية تقدير الأجل القصير والأجل الطويل في نفس الوقت في معادلة واحدة.

يتميز اختبار (ARDL) بإمكانية السماح للمتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات تباطئ زمني مختلفة وهذا لا يحصل في باقي النماذج القياسية الأخرى.

يتمتع اختبار (ARDL) بإمكانية تطبيقه في حال حجم العينة المدروسة صغيرة، كما يساعد على منع حدوث الارتباط الذاتي نتيجة المقدرات الناتجة من هذا الاختبار تكون كفوءة وغير متحيزة.

يتميز بالبساطة في تقدير التكامل المشترك للسلاسل الزمنية المدروسة بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) بعد تحديد الحد الأقصى لمدد التباطؤ الزمني المثلى.

ثالثاً: اختبار كرانجر لتحديد اتجاه العلاقه السببيه

يتم استخدام هذا النموذج لتحديد اتجاه العلاقه في معظم دراسات السلاسل الزمنية، أي اختبار العلاقه السببية للمتغيرات الاقتصاديه.

ويعني هذا الاختبار أن التغير الحاصل في القيم الحالية لمتغير ما فانه يسبب تغير في متغير اخر، أي أن المتغير (y) يتسبب بواسطه المتغير (x), ويوجد أربع احتمالات لاتجاهات السببية :

اتجاه أحادي السببية من x الى y

اتجاه أحادي السببية من y إلى x

اتجاه ثنائي السببية. (باتجاهين)

الاستقلالية. (كل متغير مستقل عن الاخر).

رابعاً: تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) حسب النموذج التالي

$$\Delta YT = a0 + \sum LI=1\ a1i\ \Delta xt\text{-}I + + \sum Lj=1\ a2i\ \Delta yt\text{-}j + ב1\ ut\text{-}1 + vt$$

$$t\text{-}I + + \sum Lj=1\ \beta\ 2i\ \Delta xt\text{-}j + ב1\ ut\text{-}1 + vtغ\Delta xT = \beta 0 + \sum kj=1\ \beta\ 1i\ \Delta$$

حيث تمثل (Δ) صيغه الفروق من الدرجة الأولى، وتعبر (ut-1) حدود الخطأ المقدرة، وتمثل (ב1) معنويه المعلمة السالبة، وتعبر عن نسبه عدم التوازن في المتغير التابع والذي يجب تعديله خلال الأجل القصير.

المطلب الثالث: قياس وتحليل أثر التضخم على الاقتصاد العراقي:

اختبار استقرار البيانات لديكي فولر الموسع ADF:

قبل البدء بتقدير نموذج الانحدار الخطي لتحديد العلاقه بين متغيرات الدراسه (أثر التضخم على الاستقرار الاقتصادي) يجب معرفه اذا كانت متغيرات الدراسه خلال الفتره الزمنيه من 2011 حتى عام 2021 مستقره أم لا.

لذلك نقوم باختبار جذر الوحدة ADF الموسع لبيان استقراريه المتغيرات، كما هو موضح في الجدول رقم (9):

رمز المتغير	المتغيرات	اختبار ADF		الاستقرار
X1	التضخم/سعر الصرف	-2.764528	(0.0013)*	مستقرة
X2	التضخم/عرض النقود	3.764528	(0.0023)*	مستقرة
X3	الاستقرار الاقتصادي	5.196183	(0.000)**	مستقرة

المصدر: مخرجات تحليل حزمه البرامج الاحصائيه EViews10 .

ملاحظه: الأرقام بين الأقواس توضح القيمة الاحتمالية للمعلمة.

(*) مستوى معنويه 5%

(**) مستوى معنويه 10%

يتبين من الجدول رقم (9) ان السلاسل الزمنية لكل من الاستقرار الاقتصادي (Y) و نسبة التضخم / سعر الصرف (X1) و نسبة التضخم / عرض النقود (X2) كانت مستقرة وفق لاختبار ديكي – فولر الموسع، وبذلك سيتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل لان السلسلة الزمنية مستقرة. وبذلك أصبحت كافة متغيرات نموذج الدراسة مستقرة سواء عند المستوى او بالفرق الأول وهو ما يمهد لاستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذات الابطاء الموزع (ARDL).

اختبار الحدود

تم استخدام اختبار الحدود وقد كانت النتائج كما يأتي:

الجدول رقم (10):

F-Bounds Test	Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	8.761547	10%	2.04	2
K	3	5%	2.19	2.38
		2.5%	2.7	3.43
		1%	3.06	4.15
Actual Sample Size	35		Finite Sample: n=45	
		10%	2.276	3.797
		5%	1.694	2.829
		1%	2.674	4.019

المصدر: مخرجات تحليل حزمه البرامج الإحصائية EViews10 .

يتضح من الجدول 10 أنه قد بلغت قيمة اختبار فشر (8.7) وهي أعلى في الحدود الدنيا والعليا الواردة عند مستويات المعنوية المذكورة وهو ما يؤكد وجود تكامل مشترك لمتغيرات النموذج وهو ما يستدعي اعتماد نموذج (ARDL).

اختبار معلمات طويلة الاجل

تم استخدام اختبار معلمات طويلة الاجل لنموذج (ARDL) الخاص بالدراسة وقد كانت النتائج على النحو الاتي:

الجدول رقم (11):

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: D(Y)

Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 1)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 02/04/22 Time: 09:20

Sample: 2008Q1 2018Q4

Included observations: 43

Conditional Error Correction Regression

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-2.296360	10.04830	-55.86045	C
0.0011	-2.624096	0.076573	-0.247589	Y(-1)*
0.0356	2.047856	0.087452	0.245786	X1(-1)
0.0001	4.609451	0.366851	1.690981	X2(-1)
0.0567	1.960511	0.075316	0.147658	X3(-1)
0.0255	-2.264460	0.243479	-0.551348	D(X1)
0.0752	-2.073845	0.599739	-1.243765	D(X2)
0.8444	-0.197812	0.152006	-0.030069	D(X3)

المصدر: مخرجات تحليل حزمه البرامج الإحصائية EViews10 .

يتضح من الجدول 11 ان هنالك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في الاجل الطويل بدلالة معنوية بعض المتغيرات المستقلة (X1, X2, D(X3)، وبذلك فان المتغيرات المفسرة توضح مقدار كبير من تقلبات المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي خلال مدة الدراسة.

ثانياً: نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمتغيرات الدراسه من عام 2011 حتى عام 2021:

يعبر عن تحديد الأثر الكمي لمتغيرات الدراسه (أثر التضخم على الاستقرار الاقتصادي في العراق للفترة الممتدة من 2011 حتى عام 2021) وذلك باستخدام طريقه المربعات الصغرى، كما هو موضح في

الجدول رقم (12).

R _ Square	R_Ajusted Square	Std Error of Regression	Durbin_ Watson	Prob (F_ Statistic)
0.752538	0.736738	0.1825054	1.705594	0.00000

المصدر: مخرجات تحليل حزمه البرامج الاحصائيه EViews10 .

ومعادله الانحدار هي كالاتي:

$$X1 = b1 + b2.x2 + b3.x3$$

$$X1 = 33324.86 + 0.453767x2 - 0.454616x3$$

(0.000) (0.0042) (0.0008)

يتبين من الجدول رقم (12), أن متغير الدراسه المستقل له تأثير معنوي على المتغير التابع عند درجه الثقة التي قدرها (99%), وأن قيمه R Square _ تمثل (75%) وهذا يدل على أن 75% من التغير في المتغير التابع (الاستقرار الاقتصادي) يرجع الى التغير في المتغير المستقل (التضخم).

كما يتبين من المعادلة أن هنالك علاقه عكسية بين التضخم والاستقرار الاقتصادي وهذا يدل على أن أيه زياده في التضخم بنسبه 1% تؤدي لنقص في الاستقرار الاقتصادي بنسبه .454616

ثالثاً: اختبار التكامل المشترك ليوهانسن لمتغيرات الدراسه من عام 2011 حتى عام 2021:

يبين مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين أو أكثر من ذلك احصائياً إلى وجود حاله من التوازن البعيد المدى بين المتغيرات، وزاد استخدامه بشكل كبير وخاص في حالات التي تؤثر فيها علاقات المدى البعيد في القيمة الحالية للمتغيرات التي تتم دراستها.

واستخدم أيضاً لدراسة العلاقه السببية بين متغيرات الدراسه الاقتصاديه، وتم تعريفه من قبل جرانجر وانغل بأنه " دراسه استقرار العلاقات البعيدة المدى للمتغيرات الغير ساكنه انموذج دراسه معين.

وما يميز هذا النموذج انه في حال وجد سلاسل زمنيه غير مستقرة وغير ساكنه, وتم بعد ذلك جمعها معاً بطريقه خطيه, وبذات الترتيب, فإنها سوف تعطي سلسله زمنيه جديده متكاملة, يمكن ان تستخدم في تحليل الانحدار للدراسه ذاتها دون الخوف من النتائج التي ستظهر عنها , وهذا النموذج يتطلب القيام باختبارين وهما : (اختبار الأثر) و (اختبار الإمكانية العظمى).

اختبار التكامل المشترك باستخدام الأثر:

يبين الجدول رقم (13) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر

الفرض العدمي	Eigen Value	Trace Statistic	القيمة الحرجة 5%	القيمة الاحتمالية
None	0.711479	81.26998	46.85613	0.0000
At most 1 *	0.445282	31.21361	28.79707	0.0258
At most 2	0.102682	7.571261	14.49471	0.4065
At most 3	0.047488	0.776204	2.841466	0.1826

المصدر: مخرجات تحليل حزمه البرامج الاحصائيه EViews10 .

(*) مستوى معنويه 5% يتم رفض الفرض العدمي.

اختبار التكامل المشترك باستخدام القيمة العظمى:

يبين الجدول رقم (14) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار القيمة العظمى

الفرض العدمي	Eigen Value	Max_ Eigen Statistic	القيمة الحرجة 5%	القيمة الاحتمالية
None*	0.711479	49.05637	26.58434	0.0000
At most 1 *	0.445282	22.64235	2.13162	0.0217
At most 2	0.102682	5.795058	13.26460	0.5137
At most 3	0.047488	0.776204	2.841466	0.1826

المصدر: مخرجات تحليل حزمه البرامج الاحصائيه EViews10 .

(*) مستوى معنويه 5% يتم رفض الفرض العدمي.

يتبين من الجدولين رقم (13) ورقم (14), وجود تكامل مشترك للمتغيرات في المدى البعيد عند *None و * At most 1 ومن بعد ذلك يتم رفض الفرض العدمي الذي يدل على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في المدى البعيد عند *None و * At most 1 وقبول الفرض البديل الذي يدل على انه يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات في المدى البعيد, أي وجود علاقه طويله الاجل بين متغيرات الدراسه والمعادلة تتمثل بالاتي:

X1= 710411.8+ 20.07395 x2 – 0.215204 x3

يتضح من المعادلة السابقة أن هنالك علاقة عكسية بين التضخم والاستقرار الاقتصادي أي أنه في حال كان هناك تضخم كبير سيؤدي إلى عدم استقرار في الاقتصاد الوطني وبالتالي سيؤثر على النمو الاقتصادي بشكل متزايد.

رابعاً: اختبار العلاقه السببية لجرانجر لمتغيرات الدراسه من عام 2011 حتى عام 2021:

يتم استخدام هذا الاختبار لتحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسه، حيث يبين الاتجاه فيما اذا كان أحادي أم تبادلي أم لا يوجد علاقه سببيه بين هذه المتغيرات.

يبين الجدول رقم (15) نتائج اختبار العلاقه السببية لجرانجر بين متغيرات الدراسه خلال الفترة الممتدة من 2011 حتى 2021.

الفرض العدمي	عدد المشاهدات	قيمه F_ Statistic	القيمة الاحتمالية
2X لا تسبب 1x	30	3.61342	0.0197
1X لا تسبب x		0.01172	0.3780
3X لا تسبب 1x	30	1.28898	0.1222
1X لا تسبب 3x		0.20899	0.3154

المصدر: مخرجات تحليل حزمه البرامج الاحصائيه EViews10 .

يتضح من الجدول رقم (15) أن المتغير 2x يسبب 1x, وذلك لان قيمته الاحتمالية اقل من 5%, فيتم بذلك قبول الفرض البديل, اما فيما يخص باقي المتغيرات فقيمتها الاحتمالية أكبر من 5% فيتم قبول الفرض العدمي, بمعنى ان التضخم لا يسبب الاستقرار الاقتصادي, ومن خلال ذلك يتبين لنا أن العلاقه السببية باتجاه واحد من التضخم الى الاستقرار الاقتصادي وليس العكس, وفيما يتعلق بالعلاقة السببية بين باقي المتغيرات في حال وجودها مع المتغير التابع فلا يوجد علاقه سببيه بينها.

خامساً : اختبار نموذج ARDL

تم اجراء اختبار ARDL لمتغيرات نموذج الدراسة وكانت النتائج كما ياتي:

الجدول رقم (16)

Dependent Variable: Y

Method: ARDL

Date: 01/28/22 Time: 14:15

Sample (adjusted): 2008Q2 2018Q4

Included observations: 43 after adjustments

Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (1 lag, automatic): X1 X2 X3 X4 X5

Fixed regressors: C

Number of models evalulated: 32

Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 1)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	7.435342	0.056473	0.622492	Y(-1)
0.0247	-1.274460	0.283429	-0.441348	X1
0.0074	2.772126	0.249597	0.641814	X1(-1)
0.0428	-2.073845	0.547539	-0.478765	X2
0.0007	2.934500	0.727884	1.834746	X2(-1)
0.8472	-0.197812	0.152006	-0.030069	X3
0.1246	1.443604	0.148113	0.177727	X3(-1)
0.0000	-6.296360	12.04830	-75.86045	C

5.392878	Mean dependent var	0.821549	R-squared
5.618586	S.D. dependent var	0.497033	Adjusted R-squared
4.232853	Akaike info criterion	1.502917	S.E. of regression
4.683392	Schwarz criterion	101.0163	Sum squared resid
4.398998	Hannan-Quinn criter.	-75.00633	Log likelihood
1.687546	Durbin-Watson stat	24.58983	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 10).

يتضح من الجدول 16 العلاقات الاتية: اذ ازدادت نسبة التضخم /سعر الصرف (X1) بنسبة 1% فأن الاستقرار الاقتصادي ينخفض بنسبة (0.44%) لأنه يرتبط عكسيا مع الاستقرار الاقتصادي. وإذا ازدادت نسبة معدل التضخم /عرض النقود (X2) بنسبة 1% فأن الاستقرار الاقتصادي ينخفض بنسبة (0.1%)،

بلغ معامل التفسير (82%) اي ان متغيرات التضخم بشقيه سعر الصرف وعرض النقود تفسر تقلبات الاستقرار الاقتصادي على نحو كبير خلال مدة الدراسة، وقد كانت قيم المعلمات ذات معنوية احصائية وقد كان اختبار (F) (24.5) وهو اكبر من القيمة الجدولية مما يشير الى معنوية النموذج ككل، اما الفحوص القياسية فقد كانت قيمة احتمالية إحصاءه فشر لاختبار (Breusch-Godfrey) (0.4) وهي اكبر من (0.05) مما يشير الى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، وان اختبار (Variance Inflation Factors) يشير الى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الخطي، اما احتمالية إحصاءه فشر لاختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) فإنها قد بلغت (0.1) مما يشير الى خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين، كما ان اختبار (CUSUM) عند مستوى معنوية (0.05) يؤكد على استقراريه النموذج بشكل عام.

النتائج العامة للدراسة القياسية:

تبين وفقاً للدراسة القياسية ان هناك ارتفاع معدلات التضخم متمثلة بمعدل سعر الصرف وعرض النقود وغيرها من المتغيرات الكثيرة تعيق الاستقرار الاقتصادي فهذه المعوقات ترتبط علاقة سلبية مع الاستقرار الاقتصادي فتبين لنا ان معدل سعر الصرف إذا ازدادت نسبته فان يصبح

هنالك زيادة في معدلات التضخم وهذا بدوره يؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي وبشكل مرتفع أي بنفس مقدار الزيادة في معدلات التضخم والتي نجمت عن الزيادة في سعر الصرف.

وتبين أيضاً لنا ان معدل عرض النقود إذا ازدادت نسبته فان ذلك سيؤدي إلى زيادة في معدلات التضخم وهذا بدوره يؤثر سلباً أيضاً على معدلات ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي وبشكل مرتفع أي بنفس مقدار الزيادة في معدلات التضخم والتي نجمت عن الزيادة في عرض النقود.

ومن خلال اجراء الاختبارات القياسية ثبتت صحة الفرضية التي تقول إن التضخم يؤثر على الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال فترة 2011-2021 ولاحظنا من خلال اسهام معوقات التضخم وارتفاع معدلات سعر الصرف في تراجع الاداء والتأثير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

ومن خلال اجراء الاختبارات القياسية ثبتت صحة الفرضية التي تقول إن التضخم في الاقتصاد العراقي يرجع إلى الاختلالات الهيكلية ويعبر عن هذه الاختلالات بالتغيرات الحاصلة بمعدلات سعر الصرف ومعدل عرض النقود وبالتالي سيؤثر هذه على الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال فترة 2011-2021.

الخاتمة

لقد تم ابراز خلال الفصل التضخم تعريفة مفهومه انواعه واسبابه والمدارس الاقتصادية التي تبنت تفسير التضخم والمدارس الفكرية التي وضحت آرائهم حول الاستقرار الاقتصادي وبينا من خلال الفصل ابعاد الاستقرار ومؤشراته وبينا دور السياستين المالية والنقدية وتأثيرهما على التضخم وتكلمنا ايضا على الاستقرار الاقتصادي وكذلك وضحنا اهم سياسات النقدية والمالية وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي وتكلمنا عن اهم عمليات السوق المفتوحة وتأثيرها على التضخم والاستقرار الاقتصادي وسنتناول في الفصل الثالث كيفية معالجة التضخم باستخدام السياسة النقدية في خلال الفترة بين 2011-2021شهد العراق خلال فترة البحث ظروفا غير مستقرة أدت إلى فشل النشاط الاقتصادي وتزايد معدلات التضخم. ونتيجة لذلك، ومن أجل الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، كان على السلطات النقدية معالجة المخاطر باستخدام الأدوات والإجراءات التي تناولها هذا الفصل: السوق المفتوحة، وسعر الخصم، والاحتياطي القانوني. ومن التهديدات التي تهدد النشاط الاقتصادي انخفاض قيمة الأموال المحلية. ساهم الجزء الأول في تقديم فهم شامل للسياسة النقدية في العراق، بما في ذلك أدواتها وتأثيراتها على المتغيرات مجتمعة، وعرض النقود والسيولة والوظيفة في المحاسبة والرقابة وإصدار النقود، فضلاً عن آثارها على سعر الصرف والسيولة. تحقيق التوازن الخارجي.عندما ترتفع أو تنخفض كمية الأموال المتداولة، يجوز للبنك المركزي استخدام عمليات السوق المفتوحة لشراء أو بيع السندات الحكومية. يخدم سعر الخصم نفس وظيفة البنك المركزي حيث أنه يمثل سعر الفائدة على القروض والائتمان المصرفي والرصيد النقدي. وفي حالة وجود فائض في السيولة، يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية لاستيعاب السيولة الفائضة، والعكس صحيح. وعندما تنخفض نسبة الأموال المتداولة، سيقوم البنك المركزي بشراء السندات لضخ السيولة النقدية في النشاط الاقتصادي. وفيما يتعلق بالاحتياطي القانوني، ففي حالة اتباع سياسة انكماشية للحد من عرض النقود وحماية أموال المودعين، أو توفير الأموال، يجوز للبنك المركزي استخدامه للتأثير على حجم الائتمان لدى البنوك الخاصة. لكن في حالة الإفلاس، من الضروري تحصين موقف البنوك.

اولاً: الاستنتـاجـات

ومن خلال الدراسة المعيارية والموضوعات التي تناولتها التحقيقات فقد تبين أن هناك علاقة تكامل مشترك طويلة الأمد بين متغيرات النموذج ذات دلالة معنوية لبعض المتغيرات المستقلة (X1). تؤثر هذه المتغيرات المستقلة بشكل كبير على المتغير التابع، بدرجة ثقة 99% وقيمة R-SQUARE تبلغ 75%. وهذا يدل على أن تفسير المتغير المستقل (التضخم) يشكل 75% من تفسير المتغير التابع (الاستقرار الاقتصادي)، ويتجلى ذلك من خلال التحليل الذي يدعم نظرية وجود علاقة ارتباط سلبية بين التضخم والاستقرار الاقتصادي. - تبين من خلال الدراسة عدم الاستقرار خلال مدة الدراسة ادت الى تعثر الانشطة الاقتصادية، تصاعد معدلات التضخم خلال مدة الدراسة مما انعكس على الاستقرار الاقتصادي - تبين من خلال عمليات السوق المفتوحة متذبذبة وخاصة في عام 2016 كانت الادنى خلال مدة الدراسة بسبب تعرض العراق الى عمليات داعش وتحسنت في عام 2019 و 2020 حيث بلغت 346 و389 - وكذلك نلاحظ خلال الدراسة لم تلعب سعر الفائدة المدفوعة على الودائع دورا اساسا في سحب السيولة نتيجة لارتفاع معدلات التضخم من جهة واتساع الفجوة المتقاضات التي بلغت الحدود من (10-18%)

ثانياً: التـوصيـات

الحفاظ على استقرار سعر العملة بين الدينار العراقي والدولار الأمريكي، وذلك من خلال تعزيز وتقوية الدور الايجابي الذي يقوم به البنك المركزي من خلال مزاد العملة، والعمل على زيادة الثقة بالدينار وزيادة الاحتفاظ به كمخزن للقيمة، مما يؤدي إلى المحافظة على ارتفاع قوتها الشرائية .بيد انه يجب عدم المغالاة في قيمة الدينار مقابل الدولار لما للامر من خطورة على ميزان المدفوعات من زاوية ان دينارا قويا سيكون مشجعا على زيادة الاستيرادات وتقليل الصادرات، الامر الذي من المحتمل ان يؤدي الى عدم تشجيع نمو الناتج المحلي خاصة الزراعة والصناعة)المرض الهولندي(, من هنا فان على المركزي البحث عن ادوات اكثر مرونة من شانها المحافظة على وظيفتها الاستقرارية .وذلك من خلال استهداف سعر صرف تأشيري، يمكن أن يدار من قبل البنك المركزي مع المحافظة على هوامش من حرية الارتفاع والانخفاض حوله.

تعزيز دور المصارف وإيجاد أسعار فائدة تشجيعية بهدف زيادة فرص الادخار والاستثمار.

المصادر

القرآن الكريم

1-Anwar Matar Krer, An Analytical Study of the Problem of Stagflation in Iraq for the Period 1985–2015, Master's thesis, Arab Republic of Egypt, Faculty of Commerce – Department of Economics, Banha University, 2017.

2- Iman Mahlawi ,The Role of International Financial Institutions in Achieving Economic Stability: The Case of Algeria , Master's thesis, University of Skikda , 2013 .

Ben El-Din Mohammed Amin , 3-The Role of Monetary Policy in Achieving Economic Stability: The Case of Algeria (1990–2004) , Master's thesis, University of Dely Ibrahim 2009.

Al-Tikriti, Haifa Abdulrahman Yasin 4-Mechanisms of Economic Globalization and Their Future Effects on the Arab Economy Al-Hamada Press 2010.

Jaballah Mustafa 5-Measuring the Causal Relationship between Government Expenditure and Economic Growth , PhD dissertation (Econometrics University of Algiers 3 2014.

6-Hamed Kamal Abdul Hikmat Abdul Razzaq, "The Phenomenon of Monetary Inflation in Iraq and Its Economic Repercussions," Ahl Al-Bayt University Journal , issue 12 , 2012.

Hassan Mahmoud Mohammed Al-Omari , 7-The Impact of Budget Deficit on the Performance of the Jordanian Economy during the Period (1981–1988) , unpublished PhD dissertation, Al-Mustansiriya University-8, College of Administration and Economics, Department of Economics, Iraq, 1988 .

-9 Khamis Khalaf Al-Fahdawi , Structural Imbalances in the Iraqi Economy for the Period 1970–2000 , College of Administration and Economics, University of Mosul , Vol

10-Dutt, Amitava Krishna and Ros, Development Economics and Structuralist Macroeconomics: Essays in honor of Lance Taylor, Edward Elgar2003 .

11-Asteriou, Dimitrios and Hall, Stephen G., 2007. Applied Econometrics: A Modern Approach, Palgrave, revised edition.

12-Asteriou, Dimitrios and Hall, Stephen G., 2007. Applied Econometrics: A Modern Approach, Palgrave, revised edition.

13-Richard Musgrave & Peggy Musgrave, Public Finance in Theory and Practice, translated by Muhammad Hamdi Al-Sabahi and Kamil Salman Al-Ani, Dar Al-Mareekh, Riyadh, 2017, p. 356.

14-Saad Jawad Al-Saadawi, The Role of Fiscal Policy in Achieving Economic Growth in Iraq for the Period (1991–2009), Master's thesis, University of Al-Qadisiyah, College of Administration and Economics, 2012

15-Mohammed Ali Zaini, The Iraqi Economy: Past and Present and the Wealth of the Future, 3rd ed., Dar Al-Malak for Arts, Literature and Publishing, 2009.

16-Amr Hashim Ahmed, An Evaluation of the Performance of the Iraqi Economy after 2003, Baghdad, Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, Al-Mustansiriya University, 2010 .